بيان عام – منظمة العفو الدولية

التاريخ: 12 مايو/أيار 2023 رقم الوثيقة: MDE 24/6757/2023

على الأمم المتحدة الاستمرار في إرسال المعونات عبر الحدود بغض النظر عن موافقة مجلس الأمن الدولي أو الحكومة السورية

كشفت الاستجابة الإنسانية للزلزالين المدمرين، اللذين وقعا في فبراير/شباط 2023، لأي مدى كان نظام إيصال المعونات إلى شمال غرب سوريا يخضع لاعتبارات سياسية قاسية تحرم المدنيين من الحصول على المعونات الأساسية. ولما كان إيصال المعونات الإنسانية البالغة الأهمية للملايين مكبلًا بالقيود التعسفية للحكومة السورية وبتسييس قرارات مجلس الأمن الدولي، فإن منظمة العفو الدولية تحث الأمم المتحدة على مواصلة إرسال المعونات عبر كافة المعابر الحدودية المتاحة، بغض النظر عما إذا كانت الحكومة السورية توافق على ذلك أم لا، وأياً كان موقف مجلس الأمن الدولي من تجديد قرار إرسال المعونات عبر الحدود. كما تدعو منظمة العفو الدولية الجمعية العامة للأمم المتحدة للتأكيد على ضرورة تقديم المعونات عبر الحدود.

وتسوق منظمة العفو الدولية فيما يلي تحليلاً قانونياً تخلص فيه إلى أن هذه الإجراءات لا تنتهك القانون الدولي، وأنها ضرورية بالنظر لعدم وجود أي بدائل لدرء المعاناة الشديدة عن السكان المدنيين في شمال غرب سوريا.

وكان زلزالان شديدان قد ضربا شمالي سوريا وجنوب شرقي تركيا في 6 فبراير/شباط، وخلفا دماراً هائلاً، وشردا الملايين من سكان المنطقة. وفي سوريا، لقي ما لا يقل عن 6000 شخص حتفهم، وأصيب 11000 بجروح من جراء الزلزالين، وكان معظم هؤلاء من سكان منطقة شمال غرب سوريا الذين يبلغ عددهم ما لا يقل عن 4,5 مليون نسمة، وهي منطقة تشمل أجزاءً من محافظة إدلب والأجزاء الشمالية من محافظة حلب.[1] وطيلة السنوات التسع الماضية، ظلت هذه المنطقة خارج سيطرة الحكومة السورية، وتحت سيطرة مختلف جماعات المعارضة المسلحة.

وتفيد بيانات الأمم المتحدة أن 4,1 مليون شخص من سكان منطقة شمال غربي سوريا يحتاجون للمعونات الإنسانية من أجل البقاء، بما في ذلك الماء والغذاء والمأوى والصحة.[2] ومنذ عام 2014، منعت الحكومة السورية وصول المعونات إلى هذه المنطقة، فأصبح سكانها يتلقون معونات الأمم المتحدة عن طريق آلية لإيصال المعونات عبر الحدود أقرها مجلس الأمن الدولي، وخلال السنوات الثلاث الماضية أصبحت هذه الآلية مقصورة على معبر حدودي وحيد من تركيا. وبعد ما يزيد على أسبوع من وقوع الزلزالين، وتحديداً في 13 فبراير/شباط، وافقت الحكومة السورية على وصول المعونات عبر معبرين حدوديين إضافيين من تركيا لمدة ثلاثة أشهر.

غير أن الاستجابة الإنسانية التي قامت بها الأمم المتحدة في أعقاب الزلزالين لم تكن كافية، ووصلت الشحنة الأولى من المعونات بعد ثلاثة أيام من وقوع الزلزالين؛ وأدى هذا التأخير، مضافاً إليه عجز الأمم المتحدة عن الارتقاء بمستوى الاستجابة الإغاثية بسبب ما واجهته من تحديات لوجيستية وسياسية، إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وتعميق معاناة المدنيين في شمال غرب سوريا.

بل حتى قبل وقوع الزلزالين، كانت المعونات الإنسانية قاصرة إلى حد بعيد عن تلبية احتياجات الملايين من السوريين في شمال غرب سوريا بسبب نقص المعونات الدولية إلى جانب عجز الأمم المتحدة عن التخطيط لعملية إغاثة إنسانية قوية ومستدامة لأن عمليات الأمم المتحدة برمتها تعتمد على صدور إذن من مجلس الأمن الدولي مرة أو مرتين في العام. غير أن وقوع الزلزالين سلط المزيد من الضوء على أن نظام إيصال المعونات إلى منطقة شمال غرب سوريا هو من القصور بحيث يتعذر الدفاع عنه.

واستناداً لما قامت به منظمة العفو الدولية من استعراض لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن توثيقها لإعاقة إيصال المعونات والتدخلات التعسفية من جانب الحكومة السورية وغيرها من أطراف الصراع على مدى عقد من الزمان، فإن المنظمة تؤكد مجدداً أن إيصال المعونات الإنسانية المحايدة إلى المدنيين الذين باتوا في مسيس الحاجة إليها لا يحتاج لإذن لا من مجلس الأمن ولا من الحكومة السورية.

وفضلاً عن ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة للتنديد مجدداً باستمرار سوريا في رفضها التعسفي لإيصال معونات الإغاثة المحايدة، والتأكيد على ضرورة إرسال معونات إنسانية عبر الحدود السورية لتجنيب السكان المدنيين المعاناة الشديدة.

وتوضح الأسئلة والأجوبة التي نسوقها فيما يلي كيف ولماذا أنشأت الأمم المتحدة آلية لإرسال المعونات عبر الحدود، والمخاطر الحقوقية المقترنة بالاعتماد على موافقة مجلس الأمن الدولي أو الحكومة السورية على إيصال المعونات الإنسانية، ولماذا يُعدُّ

[1] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تقرير عن الوضع (15 مارس/آذار 2023)"، 15 مارس/آذار 2023، https://bit.ly/40t5gid، ص.1.

[2] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تقرير عن الوضع (15 مارس/آذار 2023)" (سبقت الإشارة إليه).

إرساء عملية مستدامة تراعي حقوق الإنسان لإرسال معونات الإغاثة عبر الحدود أمراً لا غنى عنه لبقاء السكان المدنيين في شمال غرب سوريا على قيد الحياة، ومن ثم فإنها لا تنطوي على أي انتهاك للقانون الدولي.

1. لماذا أنشأ مجلس الأمن الدولي آلية لإيصال المعونات الإنسانية عبر الحدود؟

منذ اندلاع الصراع السوري، فرضت الحكومة السورية قيوداً تعسفية تحول دون إيصال المعونات إلى المناطق المدنية الواقعة خارج سيطرتها.[3] كما ضربت الحكومة السورية حصاراً على مناطق كثيفة السكان، مقروناً بقصفها بصورة غير مشروعة، واستخدمت تجويع المدنيين باعتباره أسلوباً من أساليب الحرب، وذلك بحرمان المدنيين من الغذاء والدواء وغيرهما من الاحتياجات الأساسية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.[4] وكان للقيود على المعونات والحصارات آثار مدمرة على المدنيين، مما اضطر بعضهم للاقتيات على الحشائش والأطعمة الفاسدة من أجل البقاء.[5] وفضلاً عن ذلك، فإن نقص الإمدادات الطبية منع الجرحى والمرضى من تلقي ما يكفي من المعونات الطبية، مما أدى إلى هلاك البعض، وإصابة آخرين بمشكلات صحية أو عاهات مستديمة.[6]

وبحلول عام 2014، أصبح من الجلي أن السلطات السورية ليست لديها أي نية للسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، بما فيها شمال غرب البلاد. ومن ثم، ففي يوليو/تموز 2014، اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 2165 الذي يسمح للأمم المتحدة بإيصال المعونات عبر الحدود من تركيا والعراق والأردن إلى سوريا بدون إذن من الحكومة السورية.[7] وكان لقرار مجلس الأمن الأثر في التخفيف إلى حد بعيد من معاناة المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، إذ تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها في تنفيذ القرار من إيصال المعونات إلى مناطق معزولة تماماً عن العالم الخارجي، وما كان بالإمكان إيصال أي معونات إليها عن طريق آخر.

2. كيف أثر تسييس مجلس الأمن الدولي للاستجابة الإنسانية على العمليات الإنسانية؟

صحيح أن قرار مجلس الأمن الدولي قد سمح بتدفق المعونات إلى مناطق تخضع لسيطرة المعارضة في سوريا، غير أنه أفضى أيضاً دون قصد إلى تسييس عملية إيصال المعونات الإنسانية، إذ عمدت بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ولا سيما روسيا والصين، إلى استخدام القرارات المتعلقة بآلية إرسال المعونات عبر الحدود كسلاح لتحقيق مآربها السياسية؛ ومن ثم فإن الأمم المتحدة لم يكن بمقدورها أن تضمن تقديم استجابة إنسانية مستدامة يمكن الاعتماد عليها في تلبية احتياجات السكان بصورة وافية.

وفي يوليو/تموز 2014، سمح القرار المتعلق بإيصال المعونات عبر الحدود باستخدام أربعة معابر حدودية إلى شمال غرب سوريا من تركيا وشمال شرقها من العراق، وإلى جنوب سوريا من الأردن، لمدة ستة أشهر. ثم تم تجديد العمل بالقرار سنوياً بعد ذلك لمدة 12 شهراً كل مرة، حتى ديسمبر/كانون الأول 2019، إذ استخدمت روسيا والصين حق النقض للاعتراض على تجديد السماح باستخدام اثنين من المعابر الحدودية، مما أوقف إيصال المعونات عبر الحدود من العراق إلى شمال شرق سوريا عبر معبر اليعربية الحدودي، فأدى ذلك، في الواقع الفعلي، إلى قطع المعونات عن 1,8 مليون شخص يحتاجون إليها، ومن الأردن إلى المنطقة الجنوبية من سوريا عبر معبر الرمثا.[8]

وبعد مزيد من المداولات، اعتمد مجلس الأمن، في يناير/كانون الثاني 2020، القرار 2504 الذي يسمح بإيصال المعونات عبر الحدود من تركيا إلى شمال غرب سوريا من خلال اثنين فقط من المعابر الحدودية، هما باب السلام وباب الهوى، ولمدة ستة أشهر فحسب،

---

[3] منظمة العفو الدولية، "Amnesty International, "Syria: Humanitarian access urged in Homs" - " تحث على السماح لمنظمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية بالدخول إلى حمص"، 24 فبراير/شباط 2012 (غير متوفر باللغة العربية) amnesty.org/en/latest/news/2012/02/syria-humanitarian-access-urged-homs-2/

وهيومن رايتس ووتش، "سوريا: منع وصول المعونات إلى المناطق المحاصرة"، 3 ديسمبر/كانون الأول 2013،

https://www.hrw.org/ar/news/2013/12/03/252052

[4] منظمة العفو الدولية، "سوريا: *"إما أن نرحل أو نموت": التهجير القسري بموجب "اتفاقات المصالحة" في سوريا*" *(رقم الوثيقة: MDE 24/7309/2017)*، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/7309/2017/ar/

[5] مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "*الحياة تحت الحصار في سوريا*"، 19 فبراير/شباط 2014. https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2014/02/living-under-siege

ومنظمة العفو الدولية، " يتعين على مجلس الأمن عدم تكرار خذلان المدنيين المحاصرين في سورية"، 13 فبراير/شباط 2014. https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2014/02/un-security-council-must-not-fail-syria-s-besieged-civilians-again/؛ ومنظمة العفو الدولية، "سوريا: *"إما أن نرحل أو نموت": التهجير القسري بموجب "اتفاقات المصالحة" في سوريا*" (سبقت الإشارة إليه).

[6] مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "*الحياة تحت الحصار في سوريا*" (سبقت الإشارة إليه).

[7] مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 2165 (2014)، اعتمد في 14 يوليو/تموز 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/RES/2165 . (2014).

[8] الأمم المتحدة، "أعضاء في مجلس الأمن: خيبة أمل بسبب عدم التوافق على تمديد عمل آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا"، 20 ديسمبر/كانون الأول 2019. https://news.un.org/ar/story/2019/12/1045951

وليس سنة كاملة.[9] ومع بداية جائحة كوفيد-19 في سوريا في يوليو/تموز 2020، مارست روسيا والصين ضغوطاً على مجلس الأمن الدولي لتقليص النطاق الجغرافي للقرار مرة أخرى مما يسمح للأمم المتحدة بإيصال المعونات عبر معبر حدودي واحد فقط، هو معبر باب الهوى، إلى شمال غربي سوريا لمدة 12 شهراً.[10] وفي يوليو/تموز 2021، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يقضي بتمديد السماح باستخدام معبر باب الهوى في إيصال معونات الأمم المتحدة عبر الحدود لمدة ستة أشهر، ثم تم تمديده مرة أخرى لمدة ستة أشهر، حتى 10 يوليو/تموز 2022.[11] وفي يوليو/تموز 2022، قرر مجلس الأمن تجديد آلية إيصال المعونات عبر الحدود لمدة ستة أشهر، بعد أن اعترضت روسيا على التمديد لمدة 12 شهراً مستخدمة حق النقض.[12] وفي يناير/كانون الثاني 2023، قرر مجلس الأمن تمديد آلية إيصال المعونات عبر الحدود من معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في 10 يوليو/تموز 2023.

ولم تكن اعتراضات روسيا بموجب حق النقض تستند إلى تقييم الاحتياجات الإنسانية الذي تقدمه الأمم المتحدة بصفة أسبوعية أو شهرية، وإنما إلى اعتبارات سياسية وادعاءات بانتهاك السلامة الإقليمية لسوريا؛ وهكذا، فقد أساءت روسيا استخدام حقها في النقض بهدف تقليص نطاق تطبيق القرار بحيث يقتصر على معبر حدودي واحد، الأمر الذي أدى إلى انكماش المعونات التي دخلت شمال غرب سوريا. غير أن هذا لم يكن الأثر الوحيد الذي خلفه سوء استخدام حق النقض على هذا النحو على عملية الإغاثة الإنسانية؛ بل إن حالة عدم اليقين التي تكتنف نتائج التصويت والاستمرار في نهج التمديد القصير الأمد لعمليات الإغاثة عبر الحدود أثّر على قدرة الأمم المتحدة على التخطيط لعملياتها بصورة وافية وفعالة، وساهم في جعل عملية الإغاثة الإنسانية غير قابلة للاستدامة، وغير قادرة على ضمان تمتع المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.[13] وعلى وجه التحديد، أدى هذا الوضع إلى تحديات لوجيستية وتنفيذية، ورفع التكاليف العملياتية، وأعاق التنفيذ الفعال لمشروعات الإغاثة مما قوض قدرتها على إيصال المعونات بصفة مستدامة لمن يحتاجونها من المدنيين.[14] فعلى سبيل المثال، لم تجد الأمم المتحدة وشركاؤها في تنفيذ العمليات الإنسانية مناصاً من التركيز على المعونات العاجلة واللازمة لإنقاذ الأرواح، بدلاً من وضع حلول مستدامة تعالج العوامل الأساسية الكامنة وراء الأوضاع المتردية في مخيمات النزوح لأنها وجدت نفسها مضطرة للتخطيط للطوارئ بدلاً من وضع خطط طويلة الأجل؛ وهو أمر زاد من وطأته نقص التمويل.[15] وقالت المنظمات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية إن المشاريع الطويلة الأجل مثل مشروع إنشاء نظام للماء والصرف الصحي – بدلاً من تزويد السكان بمراحيض نقالة – أو نقل المدنيين من الخيام إلى مراكز لائقة للإيواء تتطلب تمويلاً كافياً، ويستغرق تنفيذها أكثر من ستة أشهر.[16]

3. لماذا لا توجد بدائل لإيصال المعونات عبر الحدود، وبخاصة في شمال غرب سوريا، كأن يتم نقلها مثلاً من دمشق عبر خطوط التماس؟

لقد مضت تسع سنوات منذ أن أنشأ مجلس الأمن الدولي آلية لإيصال المعونات عبر الحدود، ولا توجد بعد وسيلة بديلة لإيصال المعونات، لأن الأسباب الرئيسية لإنشاء هذه الآلية لا تزال قائمة. ومنذ عام 2004، قامت منظمة العفو الدولية، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، بتوثيق حوادث متكررة قامت فيها الحكومة السورية بإقامة العراقيل وفرض القيود التعسفية للحيلولة دون وصول المعونات، حتى بعد استعادتها زمام

---

[9] مجلس الأمن الدولي، القرار 2504 (2020)، اعتمد في 10 يناير/كانون الثاني 2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/2504 (2020).

[10] مجلس الأمن الدولي، القرار 2533، اعتمد في 13 يوليو/تموز 2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/2533 (2020).

[11] مجلس الأمن الدولي، القرار 2585، اعتمد في 9 يوليو/تموز 2021، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/2585 (2021).

[12] الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يخفق في حماية حق الشعب السوري في الحصول على المساعدات الإنسانية الطارئة عبر الحدود"، 8 يوليو/تموز 2022. https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106492؛ مجلس الأمن الدولي، القرار 2642 (2022)، اعتمد في 12 يوليو/تموز 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/2642 (2022).

[13] مجلس الأمن الدولي، القرار 2672 (2023)، اعتمد في 9 يناير/كانون الثاني 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/2672 (2023).

[14] منظمة العفو الدولية، *"سوريا: "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا"* (*رقم الوثيقة: MDE 25/5770/2022*)، 5 يوليو/تموز 2022، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/5770/2022/ar/؛ منظمة العفو الدولية، *"سوريا: التهديد الروسي باستخدام حق النقض "الفيتو" ضد تجديد فتح ممر الإغاثة الأخير يعرّض ملايين الأشخاص لخطر كارثة إنسانية"*، 25 يونيو/حزيران 2021، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/06/syria-russian-threat-to-veto-renewal-of-last-aid-corridor-leaves-millions-at-risk-of-humanitarian-catastrophe-2/؛ منظمة العفو الدولية، *"سوريا: "ليس هناك مكان آمن لنا": الهجمات غير القانونية والنزوح الجماعي في شمال غرب سوريا"* (*رقم الوثيقة: MDE 24/2089/2020*)، 11 مايو/أيار 2020، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/2089/2020/ar/؛ صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسف)، " UN humanitarian leaders urge Security Council to preserve crossborder aid lifeline to north-west Syria" - "مسؤولون أمميون يحثون مجلس الأمن على الحفاظ على عملية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا"، 3 يناير/كانون الثاني 2023. (غير متوفر باللغة العربية). https://www.unicef.org/press-releases/un-humanitarian-leaders-urge-security-council-preserve-crossborder-aid-lifeline

[15] أرشيف منظمة العفو الدولية

[16] *منظمة العفو الدولية، "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا"* (سبقت الإشارة إليه).

السيطرة على المناطق التي كانت من قبل تحت سيطرة المعارضة، وذلك بهدف معاقبة السكان المدنيين الذين يعيشون في تلك المناطق.[17]

وفي يناير/كانون الثاني 2023، وثقت منظمة العفو الدولية حصاراً وحشياً فرضته القوات الحكومية السورية على المدنيين في حي الشيخ مقصود وحي الأشرفية، وهما حيان في مدينة حلب أغلب سكانهما من الأكراد.[18] وحُرم عشرات الآلاف من المدنيين من الوقود والغذاء والإمدادات الطبية، وغير ذلك من المعونات الأساسية خلال الفترة بين أغسطس/آب 2022 ومارس/آذار 2023. بل حتى في أعقاب الزلزالين، وثقت منظمة العفو الدولية كيف منعت الحكومة السورية، خلال الفترة بين 9 فبراير/شباط و22 فبراير/شباط، 100 شاحنة محملة بالوقود والخيام والغذاء والإمدادات الطبية، والمعدات التي قدمتها السلطات الكردية في شمال شرق سوريا، وإحدى المنظمات المحلية – منعتها من دخول حي الشيخ مقصود وحي الأشرفية في مدينة حلب.[19]

كما أعاقت الحكومة عملية الإغاثة الإنسانية التي كانت تقوم بها الأمم المتحدة في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة؛ وقد وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش كيف سمحت سياسات الحكومة السورية للسلطات بإساءة استخدام تنظيمها للاستجابة الإنسانية على نحو يمكّن الحكومة من " تحويل وجهة المساعدات الإنسانية، والإنمائية، وتلك المخصصة لإعادة الإعمار بطريقة تخلق خطرا كبيرا (وفي كثير من الحالات محسوسًا) بالتمييز ضد السكان الذين لا يتماشون مع الأجندة السياسية للحكومة. كما أن هذا الإطار لا يسمح بتوزيع المساعدات بطريقة تحترم حقوق السكان".[20] ويردف التقرير قائلاً إن الأمم وغيرها من المنظمات الدولية لا يمكنها القيام بعملها إلا بالتشارك مع إحدى المنظمات الإنسانية المحلية، مثل "الهلال الأحمر العربي السوري"، التابعة للحكومة السورية، والتي تربطها علاقات وثيقة بأجهزة الأمن السورية. وهذا القيد، فضلاً عن تدخل قوات الأمن في إيصال المعونات، والاعتماد المفرط على "الهلال الأحمر العربي السوري"، وعدم القدرة على اختيار شركاء محليين آخرين، قد أعاق عمل المنظمات الإنسانية الدولية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية.[21]

وتزعم كل من الحكومة الروسية والحكومة السورية أن الأمم المتحدة لا ينبغي لها أن ترسل المعونات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة إلا عبر العاصمة دمشق، أو ما يعرف باسم "المعونات عبر خطوط التماس"، وأنه يتعين على مجلس الأمن الدولي حماية سيادة سوريا وسلامة أراضيها.[22] ولكن الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، قالت إن إيصال المعونات عبر خطوط التماس وحدها غير قابل للتطبيق – خاصة بسبب استمرار الحكومة السورية في عرقلة إيصال المعونات إلى المناطق الواقعة خارج سيطرتها – كما أنه غير كاف لمضاهاة حجم أو نطاق المعونات التي يتم إيصالها عبر الحدود.[23]

أما عمليات الأمم المتحدة عبر معبر اليعربية الحدودي، الذي استمر استخدامه في إيصال المعونات إلى المدنيين في شمال غرب سوريا حتى استخدمت روسيا حق النقض للاعتراض على القرار في ديسمبر/كانون الأول 2019، فقد كان من المفترض الاستعاضة عنه بإرسال المعونات عبر العاصمة دمشق؛ غير أن حجم المعونات، ولا سيما المعونات الطبية، التي تصل إلى المنطقة انخفض انخفاضاً حاداً بسبب العراقيل البيروقراطية والقيود التي وضعتها الحكومة السورية على عمليات إيصال المعونات.[24] فعلى سبيل

---

[17] منظمة العفو الدولية، "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا (سبقت الإشارة إليه)؛ انظر لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/independent-international-commission؛ وهيومن رايتس ووتش، *نظام مغشوش - سياسات الحكومة السورية لاستغلال المساعدات الإنسانية وتمويل إعادة الإعمار*، 28 يونيو/حزيران 2019، https://www.hrw.org/ar/report/2019/06/28/331350

[18] منظمة العفو الدولية، "سوريا: يتعين على القوات الحكومية رفع الحصار عن المدنيين في المناطق ذات الأغلبية الكردية في حلب"، 24 يناير/كانون الثاني 2023. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/01/syria-government-forces-must-lift-siege-on-civilians-in-predominantly-kurdish-areas-in-aleppo/

[19] منظمة العفو الدولية، "سوريا: منع المساعدات الحيوية لمواجهة الزلزال أو تحويل وجهتها في ذروة الحاجة الماسة إليها في حلب"، 6 مارس/آذار 2023. https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2023/03/syria-vital-earthquake-aid-blocked-or-diverted-in-aleppos-desperate-hour-of-need/

[20] هيومن رايتس ووتش، *نظام مغشوش - سياسات الحكومة السورية لاستغلال المساعدات الإنسانية وتمويل إعادة الإعمار* (سبقت الإشارة إليه).

[21] هيومن رايتس ووتش، *نظام مغشوش - سياسات الحكومة السورية لاستغلال المساعدات الإنسانية وتمويل إعادة الإعمار* (سبقت الإشارة إليه).

[22] الأمم المتحدة، "Security Council Rejects 2 Draft Resolutions Authorizing Cross-Border, Cross-Line Humanitarian Access in Syria" - "مجلس الأمن يرفض مشروعي قرارين يسمحان بوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود عبر الخطوط في سوريا"، 20 ديسمبر/كانون الأول 2019. (غير متوفر باللغة العربية). https://press.un.org/en/2019/sc14066.doc.htm

[23] الأمم المتحدة، "Syria: UN experts urge Security Council to extend life-saving aid delivery into northwest Syria " - "سوريا: مسؤولون أمميون يحثون مجلس الأمن على الحفاظ على عملية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا"، 4 يناير/كانون الثاني 2023. (غير متوفر باللغة العربية). https://www.ohchr.org/en/statements/2023/01/syria-un-experts-urge-security-council-extend-life-saving-aid-delivery-northwest#:~:text=For%20eight%20years%2C%20the%20UNSC,in%20its%20scope%20and%20duration؛ الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يجدد آلية إيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا"، 9 يناير/كانون الثاني 2023. https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117337

[24] منظمة العفو الدولية، "سوريا: التهديد الروسي باستخدام حق النقض "الفيتو" ضد تحديد فتح ممر الإغاثة الأخير يعرّض ملايين الأشخاص لخطر كارثة إنسانية" (سبقت الإشارة إليه).

المثال، لم تصل سوى معونات محدودة من الأمم المتحدة إلى بلدتي كوباني ومنبج منذ إغلاق معبر اليعربية بسبب القيود الحكومية. وتعتمد هاتان البلدتان، اللتان يبلغ تعداد سكانهما معاً نحو 350 ألف نسمة، اعتماداً رئيسياً على الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنسانية الدولية، والإدارة الكردية ذات الحكم الذاتي في سوريا، وهو دعم لا يكفي لتلبية احتياجات السكان. وفضلاً عن ذلك، فإن المنظمات الإنسانية في شمال شرقي سوريا لم تعد تجد سبيلاً للحصول على تمويل من الأمم المتحدة، فأصبحت تجد مشقة بالغة في مواصلة عملياتها.[25]

وفي يناير/كانون الثاني 2023، قالت الأمم المتحدة إن تسعاً من قوافل المعونات فقط، تتألف كل منها من نحو 10 شاحنات، قد عبرت خطوط التماس من دمشق إلى شمال غرب سوريا خلال عام 2022، في حين أن نحو 600-1000 شاحنة في المتوسط قد دخلت إلى المنطقة من تركيا شهرياً، تحتوي على معونات منقذة للأرواح، من بينها الغذاء والماء والدواء ولوازم النظافة الصحية والمؤن الطبية.[26] وفي عام 2022، كان نحو 2,7 مليون مدني يتلقون كل شهر معونات الأمم المتحدة التي يتم إرسالها من خلال آلية إيصال المعونات عبر الحدود.[27] وفضلاً عن ذلك، فإن الأمم المتحدة تمول مشاريع ذات أهمية حاسمة مثل مشاريع موارد الرزق، والتعليم، والحماية، والخدمات الصحية.[28] فالمعونات الدولية لقطاع الصحية، على سبيل المثال، قد موَّلت المنشآت والمرافق الصحية، بما في ذلك المستشفيات والعيادات الطبية، وشبكات المساعدين الطبيين، وقدمت خدمات الرعاية الصحية بالمجان لنحو 2,3 مليون شخص في إطار هذه المنظومة.[29]

4. ما هي الحاجة إلى آلية إيصال المعونات عبر الحدود في شمال غرب سوريا؟

منذ أن فقدت الحكومة السورية سيطرتها على منطقة شمال غرب سوريا أثناء الصراع المسلح، توقفت عن تقديم الخدمات الأساسية للملايين من سكان المنطقة، وهي خدمات لا غنى عنها لتمكين السكان من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها حقهم في الصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي والمستوى المعيشي اللائق، بما في ذلك الغذاء والماء والثياب والمسكن، كما توقفت الحكومة عن دفع رواتب الموظفين الحكوميين أو فصلتهم من العمل دون تسديد مستحقاتهم المالية.[30] ولم تقم هيئة تحرير الشام، وهي الجماعة المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة التي تسيطر على منطقة شمال غرب سوريا، بتقديم هذه الخدمات لافتقارها للموارد المالية والبشرية اللازمة.[31]

وفضلاً عما تقدم، فإن سوريا ظلت تعاني من أزمة اقتصادية طاحنة خلال العامين المنصرمين تعود إلى جائحة كوفيد-19 والانهيار الاقتصادي في لبنان المجاور، مما أدى إلى مستويات مرتفعة لم يسبق لها مثيل من انعدام الأمن الغذائي بسبب نقص القدرة الشرائية وتضخم أسعار السلع الغذائية.[32] ونظراً للانخفاض الهائل في قيمة الليرة السورية، حلت محلها الليرة التركية في شمال غرب سوريا عام 2020 لحماية القدرة الشرائية للناس.[33] ولكن قدرتهم الشرائية ظلت تتدهور بصورة مطردة منذ عام 2021 مع الانخفاض السريع في قيمة الليرة التركية، الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتكاليف النقل؛ ومما فاقم من وطأة هذه العوامل شحة فرص كسب الرزق، وانخفاض الأجور اليومية [لنحو دولارين].[34]

---

[25] منظمة العفو الدولية، "سوريا: التهديد الروسي باستخدام حق النقض "الفيتو" ضد تجديد فتح ممر الإغاثة الأخير يعرّض ملايين الأشخاص لخطر كارثة إنسانية" (سبقت الإشارة إليه).

[26] منظمة اللاجئين الدولية (Refugee International) *What's at Stake in Northwest Syria Ahead of the UN Vote on Cross-Border Aid?*، *ما هي العواقب المحتملة الجديرة بالنظر في شمال غرب سوريا قبل تصويت الأمم المتحدة على آلية إيصال المعونات عبر الحدود؟*، 14 يونيو/حزيران 2022. (غير متوفر باللغة العربية). refugeesinternational.org/reports/2022/6/10/whats-at-stake-in-northwest-syria-ahead-of-the-un-vote-on-cross-border-aid؛ الأمم المتحدة، مجلس الأمن يجدد آلية إيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا (سبقت الإشارة إليه)؛ دويتشه فيله، "Is UN aid into Syria being used as a political football?"، "هل إيصال معونات الأمم المتحدة إلى داخل سوريا يُستخدم وكأنه كرة قدم سياسية؟"، 7 يناير/كانون الثاني 2023. (غير متوفر باللغة العربية). https://www.dw.com/en/is-un-aid-into-syria-being-used-as-a-political-football/a-64309561

[27] صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسف)، "سوريا: مسؤولون أمميون يحثون مجلس الأمن على الحفاظ على عملية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا" (سبقت الإشارة إليه).

[28] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تقرير عن الوضع (15 مارس/آذار 2023)" (سبقت الإشارة إليه).

[29] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "Northwest Syria: Funding gap analysis"، "شمال غرب سوريا: تحليل الفجوة في التمويل"، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2022. (غير متوفر باللغة العربية). https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/northwest-syria-funding-gap-analysis-october-december-2022

[30] منظمة العفو الدولية، "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا (سبقت الإشارة إليه).

[31] منظمة العفو الدولية، "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا (سبقت الإشارة إليه).

[32] منظمة العفو الدولية، "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا (سبقت الإشارة إليه).

[33] وكالة فرانس برس، "Syria's Idlib adopts Turkish lira in place of plummeting pound" - "بدء تداول الليرة التركية في إدلب بعد انهيار الليرة السورية"، 15 يونيو/حزيران 2020. (غير متوفر باللغة العربية). france24.com/en/20200615-syria-s-idlib-adopts-turkish-lira-in-place-of-plummeting-pound

[34] منظمة العفو الدولية، "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا (سبقت الإشارة إليه).

ونتيجة لذلك، أصبح المدنيون في شمال غرب سوريا يعتمدون اعتماداً متزايداً على ما يتلقونه من معونات للبقاء على قيد الحياة؛ ورغم أن الآلية التي وضعتها الأمم المتحدة لإيصال المعونات الإنسانية عبر الحدود ظلت في واقع الأمر بمثابة شريان الحياة الوحيد للملايين من السوريين في شمال غرب سوريا لأعوام عديدة، فإن هذه الآلية تعاني من نقص فادح في التمويل، كانت له عواقب كارثية على السكان. يُضاف إلى ذلك أن أزمة النزوح الناجمة عن فرار 2,8 مليون شخص إلى شمال غرب سوريا من مختلف المناطق التي استعادة الحكومة السيطرة عليها، ومن بينهم مليون شخص نزحوا بين عامي 2019 و2020 – هذه الأزمة أثقلت كاهل آلية الاستجابة الإنسانية.

وتستمد آلية الأمم المتحدة لإيصال المعونات عبر الحدود تمويلها من صندوق المساعدة الإنسانية لسوريا عبر الحدود، وهو صندوق للتمويل الجماعي يضم دولاً مانحة متعددة، أنشئ عام 2014، ويديره مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. ويمول الصندوق المذكور المشاريع والأنشطة التي تنهض بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية السورية والدولية التي تقدم المساعدات في شمال غرب سوريا.[35] وما لم يتم تجديد العمل بآلية إيصال المعونات عبر الحدود، فلن يكون بمقدور الأمم المتحدة تمويل المنظمات العاملة في شمال غرب سوريا، باعتبار أنها ليست مسجلة لدى الحكومة السورية، ولن تسمح الحكومة السورية للأمم المتحدة في دمشق بالعمل مع المنظمات المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.[36]

ولقد تقاعست الجهات المانحة عن الوفاء بالوعود التي قطعتها بتمويل العملية الإنسانية؛ فحتى ديسمبر/كانون الأول 2022، كان حجم التمويل الذي تلقته خطة الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة لا يتجاوز 36%، في حين أن التمويل الخاص بعام 2023 لم يتجاوز 7.8% حتى 28 أبريل/نيسان 2023.[37]

ونتيجة لذلك، أصبح معظم المدنيين الذين يعيشون في شمال غرب سوريا عاجزين عن تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقوقهم في الصحة، والتعليم، والعمل، والضمان الاجتماعي، والمستوى المعيشي اللائق، بما ذلك الغذاء، والماء، والصرف الصحي، والكساء، والسكن.[38] وقد ظل عدد من يحتاجون للمساعدة الإنسانية في شمال غرب سوريا يتصاعد بصورة مطردة على مر السنين، وبين عامي 2021 و2022 بلغت هذه الزيادة حداً هائلاً إذ وصلت إلى 20% [من 3,4 مليون إلى 4,1 مليون]، وكان 3,3 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً لما قالته الأمم المتحدة.[39]

وفي يوليو/تموز 2022، درست منظمة العفو الدولية عدم تيسر سبل الوصول إلى المأوى والماء والصرف الصحي والصحة أمام النازحين في الداخل الذين يعيشون في مخيمات – وتُعدُّ هذه الفئة أضعف فئات النازحين في شمال غرب سوريا.[40] يُذكر أن زهاء 1,9 مليون من النازحين داخل سوريا، البالغ مجموعهم 2,8 مليون نسمة، يعيشون في مخيمات، 55% منهم أطفال و22% نساء.[41] وتعيش الأغلبية الساحقة من هؤلاء النازحين في خيام لا يتيسر فيها سوى الحد الأدنى من الخصوصية ولا تكاد تقيهم شدة الحر أو البرد أو الأمطار، ولا تكاد تتيسر فيها سبل الحصول على الماء، والصرف الصحي، والرعاية الصحية. وقد بات 79% من النازحين المقيمين في المخيمات في أمس الحاجة للمراحيض التي تعمل بشكل سليم.[42] ويعتمد سكان المخيمات على المنظمات الإنسانية في ملء خزانات المياه المستخدمة في الطهي والشرب والنظافة الصحية الشخصية.

---

[35] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "Syria Cross-border Humanitarian Fund" – " الصندوق الإنساني عبر الحدود لسوريا". (غير متوفر باللغة العربية). unocha.org/syrian-arab-republic/syria-cross-border-humanitarian-fund

[36] منظمة العفو الدولية، سوريا: "ليس هناك مكان آمن لنا": الهجمات غير القانونية والنزوح الجماعي في شمال غرب سوريا (سبقت الإشارة إليه).

[37] الأمم المتحدة، إحاطة لمجلس الأمن، United Nations Officials Describe Syria's Astounding Physical Destruction, Massive Humanitarian Needs following Earthquake، مسؤولون أمميون يصفون الدمار المادي المذهل في سوريا والاحتياجات الإنسانية الهائلة في أعقاب الزلزال، 23 مارس/آذار 2023. (غير متوفر باللغة العربية) press.un.org/en/2023/sc15239.doc.htm؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تقرير عن الوضع (28 أبريل/نيسان 2023)". reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/north-west-syria-situation-report-28-april-2023

[38] منظمة العفو الدولية، "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا (سبقت الإشارة إليه).

[39] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تقرير عن الوضع (15 مارس/آذار 2023)" (سبقت الإشارة إليه).

[40] *منظمة العفو الدولية، "ظروف معيشية لا تحتمل": الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا* (سبقت الإشارة إليه).

[41] تجمع تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات (CCCM cluster)، IDP Sites Integrated Monitoring Matrix Plus، مصفوفة الرصد المتكامل لمواقع النازحين داخليًا. (غير متوفر باللغة العربية). https://bit.ly/38rFdCY

[42] تجمع تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات (CCCM cluster)، IDP Sites Integrated Monitoring Matrix Plus، مصفوفة الرصد المتكامل لمواقع النازحين داخليًا، أغسطس/آب 2022. (غير متوفر باللغة العربية) https://bit.ly/37QWPaS

من يسيطر على منطقة شمال غرب سوريا؟[43]

منذ عام 2012، خضعت إدلب ومحافظات غرب حلب لسيطرة مختلف الجماعات المسلحة، وبحلول عام 2019، كانت هيئة تحرير الشام، وهي تحالف لجماعات المعارضة المسلحة، قد بسطت سيطرتها على المنطقة؛ وبعد ذلك، عمدت الحكومة السورية، بدعم من روسيا، إلى شن هجمات جوية وبرية غير مشروعة على المدنيين في شمال غرب سوريا، ولا سيما إدلب، بصورة متزايدة مما أسفر عن مقتل المئات من المدنيين، ومحو البنية التحتية للمنطقة. وخلال الفترة بين أبريل/نيسان 2019 ومارس/آذار 2020، استعادت الحكومة السورية السيطرة على محافظة حماة شمال غربي سوريا، والعديد من القرى في الجزء الجنوبي من محافظة إدلب، من خلال هجوم عسكري وحشي أدى إلى نزوح زهاء مليون مدني داخل المنطقة، أغلبهم من النساء والأطفال. وقد وثقت منظمة العفو الدولية 18 هجوماً على منشآت طبية ومدارس خلال الفترة بين 5 مايو/أيار 2019 و25 فبراير/شباط 2020 في إدلب وشمال غرب حماة وغرب حلب. وفي 5 مارس/آذار 2020، توصلت روسيا وتركيا لاتفاق لوقف إطلاق النار يقضي بأن تكف الحكومة السورية وهيئة تحرير الشمال عن الاشتباكات المسلحة. ومنذ ذلك الحين، تحجّرت خطوط السيطرة بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة، وإن استمر طرفا الصراع في شن الهجمات بصورة غير مشروعة من حين لآخر.

واحتفظت تركيا وجماعات المعارضة المسلحة المتحالفة معها بسيطرتها على شمال حلب، وتحديداً محافظة عفرين والمناطق المجاورة لها، منذ عام 2018، وذلك بعد استيلائها على المنطقة من "القوات الديمقراطية السورية" التي يقودها الأكراد. ونتيجة لذلك، اضطر عشرات الآلاف من المدنيين، أغلبهم من الأكراد، للنزوح إلى مناطق أخرى من سورياً خوفاً من الهجمات الانتقامية. ووثقت منظمة العفو الدولية طائفة من الانتهاكات التي ارتكبتها تركيا والجماعات المسلحة المتحالفة معها في شمال حلب منذ عام 2018، ومن بينها أعمال القتل غير المشروع، والهجمات العشوائية، ومصادرة الممتلكات، وعرقلة إيصال المعونات، وتحويل وجهتها.

5. كيف استجابت الأمم المتحدة للزلازل في شمال غرب سوريا؟

في أعقاب الزلزالين اللذين ضربا المنطقة، ازدادت الاحتياجات الإنسانية، وصارت أشد إلحاحاً، في ظل الدمار الذي خلفه الزلزالان، وأدى إلى سقوط أكثر من 4500 قتيل و8000 جريح في شمال غرب سوريا وحدها. ونزح أكثر من 103000 شخص عن ديارهم في المنطقة المنكوبة، وصار الكثيرون منهم بلا مأوى، بعد انهيار ما لا يقل عن 10500 مبنى في إدلب وشمال حلب، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة.[44] وفي مارس/آذار 2023، نشرت منظمة أكشن فور هيومانيتي (التحرك من أجل الإنسانية) دراسة استقصائية خلصت فيها إلى أن تسعة من بين كل عشرة أشخاص يعيشون في مخيمات النازحين داخلياً في شمال غرب سوريا قد أصبحوا بلا مأوى مرات عديدة منذ اندلاع الصراع المسلح.[45]

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الزلزالين، وصلت إلى شمال غرب سوريا أول قافلة معونات من الأمم المتحدة، قادمة من تركيا عبر معبر باب الهوى الحدودي. [46] غير أن أول قافلات تدخل المنطقة كان من المفترض أن تصل قبل وقوع الزلزالين عندما كان معبر باب الهوى هو المعبر الوحيد المفتوح، ولم تكن حمولتها تتضمن الوقود أو معدات البحث والإنقاذ التي كانت المنطقة المنكوبة في أمسّ الحاجة إليها.[47] وقالت مجموعة "الخوذ البيضاء"، وهي مجموعة من متطوعي الإنقاذ السوريين تعرف أيضاً باسم "الدفاع المدني السوري" في شمال غرب سوريا – قالت إن النداءات التي وُجِّهت للأمم المتحدة لحثها على إرسال معدات لمساعدة المتطوعين في جهود

---

[43] منظمة العفو الدولية، *سوريا: "ليس هناك مكان آمن لنا": الهجمات غير القانونية والنزوح الجماعي في شمال غرب* سوريا (سبقت الإشارة إليه).

[44] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تقرير عن الوضع (15 مارس/آذار 2023)" (سبقت الإشارة إليه).

[45] أكشن فور هيومانيتي (AFH)، No Place But Displacement: A report into multiple displacement of IDPs in Northwest Syria due to 12 years of conflict and February 6th's earthquakes - لا مكان سوى النزوح: تقرير بشأن النزوح المتعدد للنازحين داخليًا في شمال غرب سوريا بسبب 12 عاماً من الصراع والزلزالين اللذين وقعا في السادس من فبراير/شباط، 16 مارس/آذار 2023. (غير متوفر باللغة العربية). reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/no-place-displacement-report-multiple-displacement-idps-northwest-syria-due-12-years-conflict-and-february-6ths-earthquakes

[46] الجزيرة، "First UN convoy since quake enters northwest Syria from Turkey" - "أول قافلة معونات من الأمم المتحدة تدخل شمال غرب سوريا من تركيا"، 9 فبراير/شباط 2023 (غير متوفر باللغة العربية) aljazeera.com/news/2023/2/9/un-aid-convoy-syria-turkey-earthquake -

[47] مبادرة الإصلاح العربي، "زلزال سوريا يكشف عن آلة مساعدات معطوبة"، 14 فبراير/شباط 2023. https://www.arab-reform.net/ar/publication/%d8%b2%d9%84%d8%b2%d8%a7%d9%84-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%8a%d9%83%d8%b4%d9%81-%d8%b9%d9%86-%d8%a2%d9%84%d8%a9-%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%b9%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d8%b9%d8%b7%d9%88%d8%a8%d8%a9/

البحث والإنقاذ لم تلق آذاناً صاغية.[48] ولم يجد المتطوعون مناصاً من الاعتماد على المعدات المتاحة، وأي أدوات أخرى قدمها السكان، وهو الأمر الذي أعاق قدرتهم على إنقاذ الناس.[49]

وعزت وسائل الإعلام والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية وغيرهم تأخر وصول المساعدة من الأمم المتحدة إلى شمال سوريا إلى عدم كفاية عدد المعابر الحدودية والتحديات المتعلقة بالتنسيق. وفي 12 فبراير/شباط، قال مارتن غريفيثس، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ: "لقد خذلنا الناس في شمال غربي حتى الآن؛ وهم يشعرون بأننا تخلينا عنهم، ولهم الحق في ذلك. يبحثون عن المساعدة الدولية التي لم تصل".[50]

وفي 13 فبراير/شباط، أرسلت الأمم المتحدة فريقاً معنياً بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث إلى حلب وحمص واللاذقية، وهي مناطق تخضع لسيطرة الحكومة، مما سلط الضوء على التباين الهائل بين استجابة الأمم المتحدة في شمال غرب سوريا واستجابتها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ومن المعلوم أن تفويض نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث يسمح للفرق المعنية بالتقييم والتنسيق بالتوجه إلى أي مكان في العالم في غضون ما يتراوح بين 12 و48 ساعة "بناء على طلب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية و/أو الحكومة المتضررة". [51] ولكن لم يرد أي طلب من الأمم المتحدة لإيفاد فريق معني بالتقييم والتنسيق إلى شمال غرب سوريا؛ وفي مقابلة مع البي بي سي، زعم الناطق باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك أن قرار الأمم المتحدة "ربما" يكون قد تأثر بعدم ورود طلب من الحكومة الوطنية.[52]

وفي 13 فبراير/شباط – أي بعد الزلزالين بأكثر من أسبوع – وافقت الحكومة السورية على فتح معبرين حدوديين إضافيين لإيصال معونات الأمم المتحدة إلى شمال سوريا، هما باب السلام والراعي، ولكن حتى مايو/أيار 2023 فقط، وبدا ذلك وكأنه اعتراف من الحكومة بأنه ليست ثمة بدائل بالفعل لإيصال المعونات إلى شمال غرب البلاد إلا أن يكون ذلك عبر تركيا. [53]

ورغم ذلك، فقد أخفقت الأمم المتحدة في استخدام هذين المعبرين الحدوديين الإضافيين بكفاءة؛ فقبل الزلزال، كان ما يتراوح بين 600 و1000 شاحنة محملة بمعونات الأمم المتحدة تدخل شمال غربي سوريا شهرياً، في حين أنه خلال الفترة بين 9 فبراير/شباط و25 مارس/آذار لم تصل إلى المنطقة سوى 2131 شاحنة، منها 1766 شاحنة دخلت من معبر باب الهوى الحدودي، و297 شاحنة فقط من معبر باب السلام، بينما لم تمر سوى 68 شاحنة عبر معبر باب الراعي.[54]

6. لماذا ترى منظمة العفو الدولية أن صدور إذن من مجلس الأمن الدولي أو موافقة الحكومة السورية ليسا ضروريين لأن ترسل الأمم المتحدة معونات عبر الحدود إلى سوريا اليوم؟

من الواضح أن الاستجابة الإنسانية في شمال غرب سوريا في أعقاب الزلزالين اللذين ضربا المنطقة في فبراير/شباط قد خذلت سكان المنطقة، إذ أظهرت عيوب المنظومة الحالية التي تعمل من خلالها الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، وضرورة التفكير في حلول أخرى تضمن القيام بعملية إغاثة مستدامة وقوية تلبي الاحتياجات الملحة للملايين من المدنيين. وفي عام 2014، وافق مجلس الأمن الدولي على إرسال المعونات عبر الحدود باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للتغلب على أكثر من عامين من التدخل والعرقلة التعسفية من جانب الحكومة السورية التي حالت بين المدنيين وبين الحصول على المعونات اللازمة لإنقاذ الأرواح. ولكن خلال السنوات الأخيرة، كما أوضحنا آنفاً، عمدت روسيا لاستخدام حقها في النقض في مجلس الأمن الدولي، أو للتهديد باستخدامه، مما

---

[48] رويترز، "Syrian White Helmets chief slams U.N. earthquake response" - "رئيس الخوذ البيضاء السورية ينتقد استجابة الأمم المتحدة للزلزال"، 10 فبراير/شباط 2023 (غير متوفر باللغة العربية). https://www.reuters.com/world/middle-east/syrian-white-helmets-chief-slams-un-earthquake-response-2023-02-10/

[49] من أجل سوريا، "Earthquake update from the head of the White Helmets " - "آخر مستجدات الزلزال من رئيس الخوذ البيضاء"، 20 فبراير/شباط 2023. (غير متوفر بالعربية). diary.thesyriacampaign.org/earthquake-update-from-the-head-of-the-white-helmets/

[50] مارتن غريفيثس، تغريدة على تويتر، 12 فبراير/شباط 2023. (غير متوفر باللغة العربية) twitter.com/UNReliefChief/status/1624701773557469184

[51] انظر موقع نظام الأمم المتحدة لتقييم والتنسيق للكوارث (غير متوفر باللغة العربية). unocha.org/our-work/coordination/un-disaster-assessment-and-coordination-undac

[52] بي بي سي، "Syria Earthquake: Why did the UN aid take so long to arrive?" - "زلزال سوريا: لماذا استغرق وصول معونات الأمم المتحدة هذا الوقت الطويل؟"، 7 مارس/آذار 2023. (غير متوفر باللغة العربية). bbc.com/news/world-middle-east-64866689

[53] الجارديان، "Syria's Assad agrees to open two more entry points for aid to earthquake victims " - "الأسد يوافق على فتح معبرين إضافيين لإيصال المعونات لمنكوبي الزلزال"، 13 فبراير/شباط 2023 (غير متوفر باللغة العربية). https://bit.ly/3z7cAVl

[54] منظمة اللاجئين الدولية (Refugee International)، ما هي العواقب المحتملة الجديرة بالنظر في شمال غرب سوريا قبل تصويت الأمم المتحدة على آلية إيصال المعونات عبر الحدود؟، (سبقت الإشارة إليه)؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: عملية الاستجابة للزلزال عبر الحدود من تركيا إلى شمال غرب سوريا"، 7 مايو/أيار 2023 (غير متوفر باللغة العربية). https://bit.ly/3FSyTla

أدى إلى تسييس عملية إيصال المعونات، وهدد إمكانية حصول المدنيين على المعونات المنقذة للأرواح، ووقف عثرة في سبيل نهوض الأمم المتحدة بالدور المنوط بها، ألا وهو حماية المدنيين على أكفأ وجه.

وبناء على استعراضها للمبادئ ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن منظمة العفو الدولية تؤكد أن هناك ظروفاً تنتفي فيها ضرورة الحصول على إذن من مجلس الأمن الدولي أو موافقة من الحكومة لكي تقوم الأمم المتحدة بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود على نحو يتسم بالحياد.[55] إذا كانت سوريا تتقاعس عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين في شمال غرب سوريا، فلا ينبغي لها أن ترفض على نحو تعسفي عروض الدول أو المنظمات الإنسانية بالقيام بعمليات إغاثة غير متحيزة ذات طابع إنساني؛ وأي رفض تعسفي من هذا القبيل يناقض القانون الدولي الإنساني، بل قد ينطوي على انتهاك للحق في الحياة، وفي مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء والماء والكساء والسكن والصحة.

فالمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف تجيز للمنظمات الإنسانية غير المتحيزة "أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع"، وتشمل هذه الجماعات المسلحة غير الدول في سياق صراع مسلح غير دولي، مثلما هو الحال في سوريا. وقد ظلت منطقة شمال غرب سوريا خاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة منذ عام 2014؛ وكما أوضحنا فيما تقدم، فنظراً لأن السلطات السورية تحرم المدنيين في شمال غرب سوريا من الخدمات الأساسية، وتعوق إيصال المعونات إليهم، وأن جماعات المعارضة المسلحة قد أخفقت في تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين الخاضعين لسيطرتها، فإن معونات الأمم المتحدة عبر الحدود هي الوسيلة الوحيدة التي تكفل للمدنيين البقاء على قيد الحياة.

ووفقاً للقانون الدولي، فإن المساعدات الإنسانية المحايدة لا تشكل تدخلاً غير مشروع في الشؤون السيادية لدولة أخرى؛ فقد أفتت محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا بأنه "لا يمكن أن يكون هناك شك في أن تقديم مساعدة إنسانية بحتة لأشخاص أو قوات في بلد آخر، أياً كانت انتماءاتهم أو أهدافهم السياسية، لا يمكن اعتباره تدخلاً غير قانوني، أو اعتباره بشكل آخر منافياً للقانون الدولي"؛ وأشارت المحكمة إلى أن مثل هذه المساعدة "لا تنطوي على أي تمييز بحسب الجنسية، أو العنصر، أو المعتقدات السياسية، أو الطبقة، أو الآراء السياسية؛ وإنما تهدف فحسب إلى تخفيف المعاناة، وتولي الأولوية لأشد حالات الكرب إلحاحاً." [56]

ووفقاً لإرشادات الخبراء المكلفين من قبل مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في عام 2016، فإنه في حالات استثنائية، يمكن للدول أو المنظمات الدولية الاحتجاج بالضرورة أو بالتدابير المضادة باعتبارها نافية لعدم مشروعية الإخلال المؤقت بسيادة دولة ما وسلامة أراضيها إذا ما رفضت هذه الدولة على نحو تعسفي تقديم المساعدة المنقذة للحياة لمن يحتاجها من المدنيين: "بصفة استثنائية، يجوز للدول أو المنظمات الدولية القيام بعمليات مؤقتة للإغاثة الإنسانية لجلب الإمدادات المنقذة للحياة إلى أشخاص في حاجة ماسة لها، عندما لا توجد بدائل لذلك. ولا يجوز لمثل هذه العمليات أن تنتهك حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أو تخل بشكل خطير بالسلامة الإقليمية للدولة التي تجري هذه العمليات على أراضيها".[57]

وفي سوريا، سعى المجتمع الدولي وحصل على إذن من مجلس الأمن الدولي عام 2014، إقراراً منه بأنه نظراً لعرقلة الحكومة السورية لإيصال المعونات، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنسان، لم يكن ثمة بديل لإيصال المعونات عبر الحدود لتلبية احتياجات السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة في سوريا؛ ومنذ ذلك الحين، لم تزدد الأوضاع الإنسانية في شمال غرب سوريا إلا تدهوراً. غير أن إمعان روسيا في إساءة استخدام حق النقض، الذي تتمتع به في مجلس الأمن، حال دون تحقق استجابة دولية فعالة ومستدامة لواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا. وبناء على هذا الأساس، وفي حالة عدم تمديد العمل بآلية الأمم المتحدة لإيصال المعونات عبر الحدود أو التمديد المحدود لها سواء من حيث النطاق الجغرافي أو الإطار الزمني في يوليو/تموز 2023، يجب على الأمم المتحدة الاستمرار في إيصال المعونات عبر الحدود من خلال كافة المعابر الحدودية المتاحة لها، بغض النظر عن موافقة الحكومة السورية، على أساس الضرورة ما دامت لا توجد بدائل أخرى لذلك، وما دامت عملياتها الإغاثية عبر الحدود ضرورية لتجنيب السكان المدنيين المعاناة الشديدة، ولا سيما في شمال غرب سوريا. بل نظراً لشلل مجلس الأمن الدولي، يجب على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعرب مجدداً عن تنديدها بالرفض التعسفي من جانب الحكومة السورية لمعونات الإغاثة المحايدة، وتؤكد على ضرورة إرسال المعونات الإنسانية عبر الحدود السورية لحماية السكان المدنيين من المعاناة الشديدة.

---

[55] منظمة العفو الدولية، "سوريا/الأمم المتحدة: على الجمعية العامة للأمم المتحدة تحمل مسؤولية ضمان استمرار إيصال المساعدات إلى المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها"، 20 يوليو/تموز 2022 https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/07/syria-un-un-general-assembly-must-take-responsibility-for-ensuring-aid-continues-to-reach-civilians-in-need/

[56] محكمة العدل الدولية، Case Concerning Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua - القضية المعنية بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها، 1986، الفقرة 242 (غير متوفر باللغة العربية) - icj-cij.org/public/files/case-related/70/070-19860627-JUD-01-00-EN.pdf

[57] مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، the Oxford Institute for Ethics, Law and Armed Conflict and the Oxford Martin Programme on Human Rights for Future Generations, *Oxford guidance on the law relation to the humanitarian relief operations in situations of armed conflict*, معهد أكسفورد للأخلاقيات وبرنامج مارتن لحقوق الإنسان للأجيال المقبلة بجامعة أكسفورد، دليل أكسفورد للعلاقة بين القانون وعمليات الإغاثة الإنسانية في حالات الصراع المسلح، أكتوبر/تشرين الأول 2016 (غير متوفر باللغة العربية). https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Oxford%20Guidance%20pdf.pdf ص. 61